

أكد أنها ليست منفصلة عن مشروع إصلاح حقيقي واضح وشفاف.. السيد عمار الحكيم: استقالات وزراء المواطن سلمت للعبادي



1.

في المحور الأول من حديثنا السياسي في ملتقى اليوم نحاول النظر للوضع السياسي العام من الأعلى ... ففي اغلب الأحيان عند الاستغراق في التفاصيل وتحت تأثير الصخ الإعلامي المتواصل (ونحن نعيش في عصر الاعلام بامتياز) قد يرى الانسان نفسه في دوامة كبيرة لا تنتهي وقد تبطله وتبتلع معه كل الأشياء الكبيرة التي يؤمن بها كالدولة والوطن والمجتمع ، والاستغراق المتزايد في التفاصيل والاطلاع على دقائقها يزيد من حالة التششت الفكري وعندها تغيب عنا الصورة؛ الكاملة وتفقد قراراتنا جامعيتها المطلوبة لأنها تعتمد على لقطات جزئية وعابرة ..

اننا اليوم في العراق نواجه ثلاث تحديات رئيسية

الهمجي.

وهو تحدٍ نصارعه منذ 12 سنة ولكن موجته الأخيرة هي الأخطر والاشرس والأكثر بربرية ووحشية منذ قرون وليس بمقايس الإرهاب الذي حاربناه في العقد المنصرم

وهذا الإرهاب قد وصل الى مرحلة احتلال الأرض من اكثر من دولة وإعلان دولته المستقلة المزعومة ، وهو يمثل القمة في التمكين الإرهابي

ونحن ان نقنع العالم والدول الصديقة إقليمي ودوليا بأن هذا الإرهاب سيتمدد ويتطور ويتخذ اشكالا جديدة ، وان أهدافه لا تنحصر بالواقع المحلي العراقي وانما يتغذى على البيئة غير المستقرة في العراق مثلما يتغذى الان على مناطق الصراع في اليمن وليبيا وسوريا وحتى في افريقيا الوسطى والفلبين واندونيسيا ... اذاً هو ليس حالة محلية مرتبطة بوضع سياسي محدد ... ولكن تداخل الوضع العراقي المعقد وعمق التحولات التي حدثت في هذا البلد ، جعله يظهر بشكل بارز هنا بينما هو حالة عالمية وفكر منحرف تكفيري اجرامي

ان هذا التحدي الإرهابي وبعد ان وصل الى قمته ، بأي اتجاه سيتحرك؟؟ ... انه بدأ يتراجع وينحسر واصبح تحدياً للعالم بأسره وليس تحدياً لنا وحدنا ، وأصبحت دول العالم تتعامل معه كخطر محلي مثلما نتعامل نحن معه كخطر محلي ... وفقد جزءاً كبيراً من بيئته الحاضنة وسقطت اقنعتة الطائفية التي استخدمها للتمدد عبر بعض الطوائف

واليوم اصبح العراق يحارب الإرهاب ويستعيد المبادرة ويستخدم سياسة القضم في استرجاع الأرض وسياسة التحطيم في تسديد الضربات الموجعة للإرهاب ومعاقله وأسسها السياسية واللوجستية

اذ نحن في هذا المحور نحقق تقدماً كبيراً

ثانياً التحدي

الاقتصادي...
وفي هذا التحدي فان العراق يعيش على مورد واحد وهو النفط وما عدى ذلك فكل شيء ثانوي ومهمل .. وقد ساعدت فورة أسعار النفط التي استمرت لبضع سنوات على زيادة الاعتماد عليه ودخول الدولة العراقية في مرحلة الشلل الاقتصادي البنيوي ، بحيث لم يعد هناك تركيزاً جدياً على تنويع الموارد والخروج من أسر الدولة الريعية وتركز الاهتمام على تحديد كيفية صرف الموارد الضخمة المتوفرة

!!!!
فكانت الموازنات تبنى على أساس الانفاق لا الحاجة الفعلية ، وتضخم عدد الموظفين الى مستوى أصبح العراق يحتل الصدارة في العالم بعدد موظفيه نسبة الى عدد سكانه ... وكما هو متوقع فان البذخ والاسراف يخلق بيئة فاسدة، وأصبح الفساد مرافقاً ومشجعاً لسياسة انفاق الموارد واهدار المال العام

...
وقد انتهت فورة الأسعار واصبح الجميع يرى الصورة الحقيقية بدون رتوش .. ويكتشف ان هذه الدولة ارتبط مستقبلها ببضاعة يرتفع او يهبط سعرها في بورصة الأسواق العالمية !!!

...!!
بدأت الموازنة تدرس بشكل جدي ويتم بنائها على مبدأ الاحتياجات والاولويات ويكون الصرف على أساس الحاجة .. وهو الحالة الطبيعية في بناء اقتصاد البلدان ... وبدأت الدولة تفكر بعقلية الحصول على الموارد لا انفاقها وبدأ المجتمع يفكر بعقلية الإنتاج لا الاستهلاك وبدأ الفرد يفكر بعقلية تنويع المصادر في عمله ودخله وتخلّى عن الطموح بأن يكون موظف دولة ..

...
وهذا التحول قد بدأ الان ومنذ اقل من سنة وليس من المعقول ان نرى نتائجه اليوم او بعد شهر او شهرين ولكن بالتأكيد اننا لأول مرة أصبحنا نتجه نحو الطريق الصحيح لبناء اقتصاد قوي وفاعل ، وأقول نتجه لأننا زلنا بحاجة الى تشريع مئات القوانين والتشريعات الضرورية كي نكون على الطريق الصحيح

...
وأسعار النفط ستبقى لبضع سنوات بمعدلات منخفضة ، وهي قد تكون كافية لتوفير الحد الأدنى من احتياجات البلد وتمنحنا الفرصة لنفكر بعمق ونطور الانتاج ونصنع دورة اقتصادية حقيقية...

...
ثالثاً التحدي السياسي

...
فأننا قد ننسى ونحن نستغرق في التفاصيل ان العراق يعيش حالة الحرب منذ 35 سنة ... وهي حرب متواصلة وعلى جبهات مختلفة وبعناوين متعددة ... ولكنها حرب شرسة ومدمرة ...

...
فمنذ بداية الثمانينات والى اليوم والعراق في حروب مستمرة بدون توقف ... فالحرب العسكرية هي حرب ... والحصار الاقتصادي هو حرب ، وتغيير النظام السياسي بغزو عسكري هو حرب ، والإرهاب هو حرب

...
وهي تستنزف كل شئ في العراق ..
فالحروب تستهلك الثروة والانسان والمبادئ والقيم والسياسة ومن الصعب ان نجد دولة في القرن المنصرم بقيت في حالة حرب وبهذه الشراسة والتنوع على مدى ال 35 سنة الماضية كما مرّ بالعراق

[illegible]

صححة بعيدة عن التشويش والضبابية ...

ولكن نستغرب ان البعض يطالب بالتغيير ولا يقدم آليات !! هنا تكمن علامات الاستفهام الكبيرة

ولما اصدر سماحة السيد مقتدى الصدر بياناً بهذا الخصوص وطالب بتشكيل لجنة فسارعنا الى دعم المبادرة لأنه نفس المنهج الذي نؤمن به ، في العمل المبني على خطوات معروفة ...

لا احد مستعد ان يمشي معصوب العينين او يمنح شيكاً على بياض لاحد

!!

كلنا شركاء بتحمل المسؤولية ولن نتخلى عن مسؤولياتنا ولن يرهبنا التشويش والتضليل الذي يصدر من هنا او هناك ولسنا ممن يفقد الرؤية عندما يعلو الغبار

...

الامر الاخر المهم في البيان هو تصورنا للأغلبية السياسية ... وهنا اختلط الامر عند البعض وقالوا لماذا رفضتموها عندما طالب بها الآخرون قبل فترة ... وعلينا ان نوضح الامر .. نحن نؤمن بالأغلبية السياسية من كل المكونات وليس بالأغلبية العددية فقط

...

اننا ندعوا الى اغلبية فيها شيعة وسنة وكردوسائر المكونات الأخرى ولتكن هناك معارضة فيها شيعة وسنة وكرد.. المهم ان يكون الجميع ممثل في هذه الأغلبية ، والجميع موجود في المعارضة أيضاً ولسنا ممن يؤمن بتشكيل اغلبية عددية يكون ثقلها الكبير من مكون واحد ويكون وجود الآخرين تشريفياً او شكلياً ...

انّ العراق متنوع ولا يمكن ان يعيش الا بهذا التنوع ولا يمكن للعملية السياسية ان تستمر الا اذا كانت كل المكونات متواجدة فيها

....

3. استقالات وزرائنا في سبيل الإصلاح

الشملي وليس الجزئي ..

في المحور الثالث من حديثنا اليوم فإنني اعلن اننا ارسلنا رسالة رسمية موثقة الى الأخ الدكتور العبادي رئيس مجلس الوزراء وفيها استقالات الاخوة وزراء كتلة المواطن النيابية ... لأننا أصحاب مشروع ولسنا أصحاب مواقع وامتيازات ولن نكون سبباً في إيقاف أي مشروع إصلاحي يقوم ببناء الدولة العراقية ولهذا أصبحت استقالات وزرائنا رسمياً تحت تصرف اخينا الدكتور العبادي ... وأيضاً ان هذه الاستقالات ليست منفصلة عن مشروع اصلاح حقيقي وواضح وشفاف ...

فقبول أي استقالة بناء على السبب الذي تبديه اللجنة المختصة .. وأيضاً ان تكون هناك معايير واضحة للبدلاء وان تقوم الجهات السياسية المشاركة بالحكومة بتقديم هؤلاء البدلاء بناء على المواصفات التي يضعها الأخ رئيس مجلس الوزراء وان لا يكون هناك استثناء لأي احد من هذه المواصفات وان يكون للبرلمان رأي في اختيار الوزراء أيضاً لانه بالنهاية لا تكون لهم شرعية الا بقبول البرلمان بهم

...!!

و ما دمنّا نبحت عن مختصين وخبراء فلا نتصور ان يكون خلافٌ على من تتوفر فيه هذه الصفات بغض النظر عن الجهة التي رشحته او الطريقة التي ترشح بها

...

<12pt;> وهناك خطوة اخري في طريق الاصلاح هي المواقع بالوكالة وهي مواقع غير دستورية وغير شرعية وعددها كبير جدا وتشمل العمل الحكومي والإصلاحات ، وهنا يجب ان يحسم هذا الملف أيضا وان لا يبقى أي موقع بالوكالة وان لا يكون هناك أي استثناء ...

******<style="text-align: justify;">** وهي مواقع الهيئات المستقلة والمواقع الشاغرة في الدولة والتي يجب ان تشغل بملاكات مختصة وخبرة وان يتم وضع معايير واضحة ويتم اختيارهم من قبل لجان مختصة ومتوازنة تحت اشراف مجلس النواب ...

******<size: 12pt;">**والخطوة الرابعة من مسيرة الإصلاح هي القوانين والتشريعات التي تكبل العمل وتدمر الاقتصاد وتعقد حياة المواطنين ... وهي تحتاج الى حملة تنقية وإصلاح كبيرة وشاملة ...

<12pt;">****لنا داعمون لاي خطوات إصلاحية بشرط ان تتوفر لدينا خارطة طريق ومشروع اصلاحي متكامل وخطوات وإجراءات واضحة ...

******<justify;">**وليس المهم الوقت الذي تستغرقه الإصلاحات وانما المهم ان يكون لدينا خطة نتابع تنفيذها ضمن جدول زمني محدد ...

********ولكن لوغيرنا الوزراء بدون خطة واضحة او بدون اكمال الخطوات الأخرى وتركنا المواقع بالوكالة والشواغر بالدولة والهيئات المستقلة كما هي ... و مرّت عدة اشهر او سنة ماذا ستقول الحكومة حينذاك !! وكيف ستبرّر الاخفاق الحكومي فيها ؟! وهل ستلوم من ينتقد او ينسحب منها ؟! ...

********ينتقد او ينسحب منها ؟! ...

<justify;">